



الحصاد



صندوق الرئيس محمود عباس
لمساعدة الطلبة الفلسطينيين في لبنان
PRESIDENT ABBAS
SCHOLARSHIP FUND
for Palestinian Students in Lebanon

الحصاد - العدد الخامس والعشرون (٢٥)

تصدر عن مكتب إعلام حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) إقليم جمهورية مصر العربية

المحرر : أحمد الدرهي

مكتب الإقليم - ٢٠ شارع عدلي - القاهرة - تليفون : ٠٢/٢٣٩٣١٠٣٧ - مكتب الإعلام - ٨ شارع الافي - وسط البلد - القاهرة - تليفون : ٠٢/٢٥٧٥٦١٤٩ - البريد الإلكتروني - Media.fateh.e@gmail.com

مهرجان حاشد في القاهرة لإحياء ذكرى ياسر عرفات



الحصاد مكتب اعلام فتح - القاهرة

أحييت الجالية الفلسطينية في مصر، الذكرى الثامنة لرحيل الرئيس الشهيد ياسر عرفات، بمهرجان خطابي حاشد أقيم في قاعة الأندلس بمركز الأزهر للمؤتمرات في مدينة نصر بالقاهرة.

وبدأ المهرجان بالنشيد الوطني الفلسطيني والمصري، ثم آيات من الذكر الحكيم تلاها القاضي ماهر خضير، ثم عرض فيلم وثائقي عن حياة الشهيد ياسر عرفات، منذ طفولته وحتى استشهاده، تلاه كلمة للفنان المصري جمال عبد الناصر والذي روى قصة امرأة تجسد معاناة ترمز إلى فلسطين.

وأشار مساعد وزير الخارجية المصري ومندوب مصر لدى الجامعة العربية السفير عمرو أبو العطا، في كلمة له نيابة عن وزير الخارجية محمد كامل عمرو، أن اسم الشهيد ياسر عرفات ارتبط بفلسطين، والثورة والنضال، والكرامة، والتسامح، والتمسك بالوحدة الوطنية، مشيداً بمواقف الرئيس محمود عباس وتمسكه بالثواب الوطنية. وقال: 'إننا نفق اليوم في ذكرى شخص استثنائي، للقائد الملهم الذي فجر الثورة وقادها عبر أصعب الدروب، الشخص الذي رسم الأحلام ورسم السبيل لتحقيقها، الشهيد القائد ياسر عرفات أبو عمار'. وأكد أبو العطا، حق الشعب الفلسطيني بتعزيز وضعيته في المنظمة الدولية، خاصة إثر تعثر أفق الحل السلمي للقضية الفلسطينية جراء تعنت إسرائيل ومواصلتها سياسة الاستيطان، مجدداً التأكيد على دعم مصر لهذا المسعى واعتزامها بذل جميع الجهود لضمان نجاحه. وتابع أنه 'رغم هذه الظروف الصعبة والدقيقة ما زالت أمتنا العربية تقف إلى جانب الحق الفلسطيني وما زالت تقف من أجل أن ينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله'.

واستعرض الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين في جامعة الدول العربية السفير محمد صبيح، في كلمته خلال المهرجان، سنوات عمله الطويلة مع الشهيد عرفات، وحياء روح الشهيد أبو عمار، وشهداء الثورة الفلسطينية باسم الجامعة العربية وأمينها العام نبيل العربي، الذي اعتذر عن الحضور لانشغاله في الترتيبات والتحضيرات الخاصة باجتماع وزراء الخارجية العرب لحشد التأييد للمسعى الفلسطيني للحصول على وضعية الدولة غير العضو في الأمم المتحدة، الذي سيعقد غد الاثنين، مشدداً على أن رحيل عرفات شكل خسارة لكل المناضلين في العالم. وقال صبيح: 'في هذا اليوم، الذكرى الثامنة لرحيل رمز ثورتنا وقائد مسيرتنا ياسر عرفات، نجتمع بهذا الحشد المهيب لنؤكد جميعاً بصوت واحد، ووقفة واحدة، عهد الوفاء لأبي عمار، ولنؤكد معاً إكبارنا واحترامنا وعظيم تقديرنا، لما بذله من أجل حرية الوطن والشعب'. وأشار إلى أن 'أبو عمار' اهتم كثيراً بتعزيز العلاقة مع الجامعة العربية منذ أن نشط في رابطة طلبة فلسطين بالقاهرة، مذكراً بعقد العديد من دورات المجلس الوطني في مقر الجامعة، والزيارات المتبادلة بين الشهيد عرفات ومسؤولي الجامعة في مختلف مراحل النضال الفلسطيني المعاصر. وأوضح صبيح أن عرفات بالفعل كان 'فلسطيني الهوية ومصري الهوية'، موضحاً أنه التقى رجالات في مصر قام أبو عمار بتدريبهم عسكرياً منذ عام ١٩٥٢، وكان لهم دور في الدفاع عن ثرى مصر في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

من جهته، شدد سفير فلسطين في القاهرة د.بركات الفراء، ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية، أن الذي يود الحديث عن بطولات الشهيد ياسر عرفات يقع في حيرة بسبب بطولاته وسيرته المليئة بالتضحيات، مؤكداً 'أن عرفات حتى نفيه حقه يجب أن نخصص موسوعة تتناول حياته ومواقفه وبطولاته'. وتابع: 'عندما نتذكر أبي

وأشاد الفراء إلى قرار القيادة العمل التوجه للأمم المتحدة للحصول على دولة غير عضو، معرباً عن ثقته باستمرار التحرك حتى تحقيق الأهداف، والعمل لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية لمواجهة الاحتلال والقمع والاستيطان. وقال: 'من هنا نعاهد الرئيس أبو عمار وخليفته الرئيس محمود عباس أننا لن نفرط بذرة تراب من القدس، ولا الوطن، ولا بحق العودة، ولا بتحرير الأسرى، ونعمل بكل ما أوتينا من قوة من أجل تحقيق السلام على أرض السلام'. وأشاد بمواقف الرئيس محمود عباس شريك الشهيد عرفات في المسيرة النضالية، مضيفاً: 'لقد حمل الرئيس أبو مازن الأمانة باقتدار وحافظ على الثوابت، واستطاع تجنيد العالم لصالح قضيتنا العادلة'.

وتعالت، خلال المهرجان، الهتافات الداعمة للرئيس محمود عباس، واستذكراً لشهداء فلسطين، وعلى رأسهم الراحل ياسر عرفات، وكما رفع العلم الفلسطيني وكوفيات الرئيس أبو عمار أثناء إلقاء كلمة مدير مؤسسة ياسر عرفات بالقاهرة / محمد القدوة، وعن إقليم حركة فتح / لمعي قمبرجي، وممثل شيخ الأزهر الشيخ علي عبد الباقي.

وأعقب ذلك فقرات فنية تنوعت بين مقاطع شعرية تراثي الرمز أبو عمار وغناء على العود، اختتم بوصلة غنائية أداها كورال عباد الشمس التابع لاتحاد المرأة الفلسطينية بالقاهرة.

وحضر المهرجان، الذي نظّمته سفارة فلسطين بالقاهرة بالتعاون مع حركة 'فتح' إقليم مصر ومؤسسة ياسر عرفات والتنظيمات الشعبية الفلسطينية، عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي العرب والأجانب المعتمدين لدى مصر، وقيادات سياسية وثقافية مصرية، وأمين مجمع البحوث الإسلامية وممثل شيخ الأزهر الشيخ علي عبد الباقي، وأبناء الجالية الفلسطينية من مختلف محافظات مصر.

عمار 'الختيار، والجنرال، والمهندس'، نصل إلى قناعة أننا بأمس حاجة إلى الاستفادة من تجربته وبخاصة على صعيد تعزيز الوحدة الوطنية، مطالباً في الوقت ذاته بإنهاء الانقسام فوراً. وحث الفراء حركة 'حماس' على التوقيع على ورقة المصالحة التي أعدها مصر في ضوء النقاشات الطويلة لمختلف الفصائل الفلسطينية، وقال: 'كل الملاحظات وكل الفصائل تصغر أمام كلمة القدس وأمام قضيتنا التي تضررت كثيراً نتيجة حالة التشرذم'. ووصف ياسر عرفات بأنه 'ابن فلسطين البار، الذي مثلت كوفيته رمزاً للتضحيات والصمود ولعدالة القضية الفلسطينية'، مضيفاً: 'لقد كان قبطانا بارعاً يعرف كيف يحرك سفينته دون أن تصطدم من الرياح'. ولفت إلى أن ما ميز الشهيد عرفات وجوده دائماً في الخندق الأمامي في أية معركة، سواء في لبنان أو في الوطن، وقال: 'هو خارج من بيروت سنل إلى أين ذاهب يا 'أبو عمار'، فأجاب إلى القدس عاصمة فلسطين'.

وتابع الفراء: 'دائماً كان يرفع أبو عمار شعار 'استقلال القرار الوطني' وقد دفع نتيجة ذلك الكثير، لكنه حافظ على القضية الفلسطينية، ونحسب له أنه تمسك بالثوابت الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإنهاء الاستيطان، والتمسك بالقدس عاصمة أبدية لفلسطين'. وخاطب الفراء، الذين ابتهجوا برحيل أبو عمار، قائلاً: 'لقد نال الشهادة التي كان يطلبها دائماً، واستشهد بعدما خلق جيلاً من الثوار، ومن أبناء فتح الميامين، ومنهم من نال الشهادة ومنهم من ينتظر، مؤكداً أن 'عرفات الإنسان، عرفات القائد والزعيم، سيبقى في وجدان الشعب والأمة، كما هو في تاريخها وحركتها الوطنية، ذلك الفارس الشجاع، ذلك الجبل الشامخ، الذي لم تتل من عزمته وإصراره وإرادته وثباته على المبادئ والحقوق، أعتى المؤامرات والحصارات وأقسى الظروف'. وقال إن قضية الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي هي شغل القيادة الشاغل، ويجب أن نعمل بمواصلة بذل أقصى الجهود وعلى المستويات كافة من أجل التسريع في إطلاق سراحهم، وخاصة الأسرى قبل عام ١٩٩٣. وأضاف أن 'الرئيس عرفات كان وما زال القائد المؤسس، قائد الشعب والمسيرة والحامي لها'، مجدداً العهد والوفاء للنهج والسياسات والثوابت والاستمرار بمسيرة النضال والبناء نحو الحرية والاستقلال بقيادة الرئيس محمود عباس.

التصويت لصالح فلسطين يعني تحويلها لدولة محتلة



وفا - رشا حرزالله

الرابعة والاتفاقيات المتعلقة بالمرأة والطفل، والانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تستطيع من خلاله مقاضاة عدد كبير من القادة في إسرائيل كمجرمي حرب.

وتحظى فلسطين باعتراف ١٢٨ دولة، جاءت معظمها بعد إعلان المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية استقلال فلسطين عام ١٩٨٨، والذي أكدت منظمة التحرير الفلسطينية أن هذا الإعلان لا يؤثر أو يغير من الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك العودة والتعويض أو وضع القدس الشرقية المحتلة أو أي حق آخر.

وحول التغييرات القانونية التي سطرأ على قضايا الحل النهائي، بين أن التغييرات تكمن في أن الالتزامات القانونية تجاه فلسطين حيث تنتقل من حركة تحرر وطني إلى دولة قانونية وفق مبادئ القانون الدولي المعترف بها من كل الأطراف، هو يمثل تحدياً صارخاً للسياسة الإسرائيلية، وموقفاً نابعا من إرادة الشعب الفلسطيني.

وقال: 'إن الخطوة الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية تمهد الطريق للانضمام إلى الأمم المتحدة لاحقاً كدولة كاملة العضوية، كذلك فإن سيكون هناك تحسن من ناحية قانونية على وسائل حل القضية الفلسطينية على أسس ومبادئ القانون الدولي، عن طريق أجهزة الأمم المتحدة وهذه تعتبر خطوة قانونية نحو الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير المصير!'

'ويرسخ الاعتراف بدولة فلسطين، ودعم انضمامها إلى الأمم المتحدة، عدم أحقية إسرائيل بأي جزء من الأرض التي احتلتها عام ٦٧، وهذا يتسجم مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢، الذي يؤكد عدم أحقية الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، لذا فإن تأييد فلسطين في طلبها يساهم في تطبيق قرارات القانون الدولي ويؤكد التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين!'

وتحدثت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واصل أبو يوسف حول تداعيات الحصول دولة غير عضو قانلاً، إن تهديدات الإدارة الأميركية التي تحاول إجهاض الفكرة، من خلال إعادة النظر بعلاقاتها الدبلوماسية مع منظمة التحرير، وإرسالها رسالة لأطراف المجتمع الدولي بما فيها الاتحاد الأوروبي تطالبهم فيها بعدم التصويت لطلب الحصول على العضوية.

وقال إن التهديدات الإسرائيلية بتقويض السلطة الوطنية في حال تقدمت بطلب للأمم المتحدة تتزايد يوماً بعد يوم، خاصة تهديدات وزير الخارجية الإسرائيلي 'أفيغدور ليبرمان'، حول اتخاذ إجراءات عقابية ضد السلطة الوطنية في حال تقدمها بطلب للأمم المتحدة، وهي تترافق أيضاً مع تهديدات وزير المالية الإسرائيلي 'يوفال شتاينيتس'، بعدم توريد مستحقات الضرائب التي يجبها الاحتلال لصالح السلطة الوطنية حسب الاتفاقيات الموقعة، لن تنتهي القيادة عن قرارها.

وأشار إلى أهمية الحشد الدولي والذي يعتبر مهماً لصالح القضية الفلسطينية، حيث إن هناك جهوداً تبذل من أجل تأمين هذا الحشد، لكسب تأييد الدول على الطريقة التي سارت بها الصين وروسيا.

'ويشكل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره قاعدة تستوجب من الدول احترامها ما يلزم أعضاء الأسرة الدولية الاحتكام إليها، هذا واعترفت الأمم المتحدة مراراً أن للشعب الفلسطيني حقوقه الإنسانية التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية!'

'ويطالب شعبنا من العالم بآتاحة الفرصة له وتمكينه من تقرير وضعه السياسي وحرية في السعي لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وثقافي، وهو ما يتفق مع المادة الأولى المشتركة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمواثيق الدولية الأخرى!'

يسعى الفلسطينيون من خلال تقديمهم لطلب دولة غير عضو للأمم المتحدة، إقامة دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة، باعتباره حقاً طبيعياً وتاريخياً وقانونياً كفه القانون الدولي والإنساني.

وبحسب القانون الدولي فإن للشعوب الحق السيادي في إعلان الاستقلال وإقامة الدولة، لذا فإن اعتراف المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة، بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو موقف دولي كفته قرارات عدة من بينها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٣٣٦) و(٢٦٤٩) و(٦٥/٤٥٥)، والتي أكدت أن حق الفلسطينيين في تقرير المصير هو حق غير قابل للتصرف، كما أن من حقه إقامة دولة 'مستقلة ذات سيادة!'

يقول أستاذ القانون الدولي في جامعة القدس والاستقلال محمد شلالدة: 'عندما تقدمت القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس بطلب قبول فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة، والذي يعتبر حقاً مشروعاً لشعبنا، اصطدمنا بعدم توفر النصاب القانوني في مجلس الأمن، والمتمثلة بعدم وجود التصويت بأغلبية الثلثين حيث كان من المفترض أن نحصل على تسعة أصوات من أصل ١٥ صوتاً.'

وأضاف أنه وبعد التأثير الأميركي على مجلس الأمن، وعدم موافقة الاتحاد الأوروبي على إعلان الدولة في أيلول ٢٠١١، قامت القيادة الفلسطينية بطرق باب جديد، وتقدمت بطلب لقبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، حيث إن هذا الطلب لا يحتاج الحصول على موافقة من مجلس الأمن إنما من الجمعية العامة، كما سيتم التصويت بأغلبية الثلثين، وهذا يعني أننا سنحصل على دولة غير عضو في الأمم المتحدة بحال حصلنا على تأييد ١٢٨ دولة من أصل ١٩٣.

وكانت الجمعية العامة الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت في قرارها (٢٦٧٢) أن احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف يشكل جزءاً حيوياً من التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، كما أن محكمة العدل الدولية أقرت في فتاها الاستشارية الصادرة في العام ٢٠٠٤ بشأن تشييد جدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بعدم قانونية تقويض حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

لماذا نطالب بدولة غير عضو في الأمم المتحدة؟

يجيب أستاذ القانون الدولي محمد شلالدة أن الوضع القانوني لفلسطين في الأمم المتحدة الآن هو عضو غير مراقب كحركة تحرر وطني والمتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، غير أن الوضع الجديد وفي حال تم موافقة المجتمع الدولي وحصلنا على دولة غير عضو في الأمم المتحدة، واكتمال النصاب القانوني المطلوب، فإن هذا الوضع سينقل الوضع القانوني لمنظمة التحرير من حركة تحرر وطني إلى دولة فلسطين، وهذا يعني أن الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تنتقل إلى وضع قانوني جديد وهي دولة فلسطين تحت الاحتلال.

وقال، إن هذا الأمر يترتب عليه آثار قانونية حيث تصبح دولة فلسطين تتمتع بحقوق، كذلك فإنها ستحظى بالالتزامات الدولية شأنها شأن باقي الدول، وتستطيع معها المطالبة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من خلال أجهزة الأمم المتحدة مثل محكمة العدل والجمعية العامة.

وأوضح شلالدة أن هناك مكاسب قانونية ستترب على انضمام فلسطين لأجهزة الأمم المتحدة، حيث يتيح هذا الأمر الفرصة أمامها للانضمام للمعاهدات الجماعية، أو متعددة الأطراف، كاتفاقية جنيف

يجب أن ننفصل عن الفلسطينيين حتى من دون إجراء مفاوضات

الحداد عامي أيلون - يديعوت أحرونوت

إن إعادة انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة ستؤثر في سير العملية الانتخابية في إسرائيل، وأيضاً في الجمهور الإسرائيلي، كما سيكون لها تأثيرها في الجهاز السياسي خلال الأعوام الأربعة المقبلة. ومما لا شك فيه أن الانتخابات في الولايات المتحدة هي تعبير عن خيار المواطنين الأميركيين، وأن الرئيس الأميركي المنتخب هو الممثل للمصلحة الأميركية. والأكيد اليوم أن الاقتصاد الأميركي بحاجة إلى كثير من الجهد لمواجهة مشكلاته، وأن إسرائيل ليست عنصراً له وزنه في هذه المشكلات.

لكن في موضوعات السياسة الخارجية، ليس في إمكان الرئيس أن يتجاهل لفترة طويلة الشرق الأوسط ووظيفة إسرائيل في هذه المنطقة. فعلى الأرجح أن موضوع أسعار الطاقة غير المستقرة التي من شأنها التأثير في الولايات المتحدة وفي المصالح الأميركية في كل مكان من العالم، بالإضافة إلى الحاجة إلى إخراج القوات الأميركية من أفغانستان ومن العراق، سيجبران الرئيس أوباما على إعادة النظر في سياسته حيال المنطقة.

تستقبل إسرائيل انتخاب أوباما بمشاعر مختلطة، إذ إن جزءاً من الجمهور الإسرائيلي المتعاطف مع تحالف "اليكود-بيتنا" بزعماء تتناهاه يتخوف من أن يعيد أوباما الاهتمام إلى القضية الفلسطينية، ويضغط في اتجاه تسوية يفرضها على إسرائيل، كما يتخوف هؤلاء من عدم قدرة إسرائيل على تحقيق هذه التسوية. أما الجمهور المؤيد لحزب العمل بزعماء شبلي يميموفيتش، فيحاول بشتى الوسائل عدم طرح الموضوع الفلسطيني على جدول الأعمال لأسباب سياسية.

وتبدو الأحزاب السياسية في إسرائيل من كلا المعسكرين مشغولة بالمسألة التالية: هل هناك شريك فلسطيني؟ ولقد تحول هذا النقاش إلى نقاش غير عقلاني، وبات يتناول مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وينبغي لنا الاعتراف بأن هذا النقاش يحول دون إدراكنا لأهمية المسألة التي تواجهنا، ويشل قدرتنا على العمل.

بناء على ذلك، يجب إعادة مسألة العلاقات مع الفلسطينيين إلى جدول أعمال الانتخابات، من دون أن يكون ذلك نتيجة الضغط الخارجي من جانب الرئيس الأميركي، ولا بسبب مفاوضات مباشرة مع شركاء لدينا شكوك في نواياهم.

كما يتعين علينا أن نوجد خطأ جديداً للعمل من أجل تحقيق حل الدولتين لشعبين، u1608 وتبني التوجه القائل بأن تحقيق حل الدولتين من شأنه أن يعزز قوة أي شريك محتمل، وأن يساهم في العودة إلى المفاوضات التي ستؤدي إلى حل ولو كان جزئياً. وفي حال عدم حدوث ذلك، فإننا لن نخسر، في المدى البعيد، طابعنا كدولة يهودية - ديمقراطية فحسب، بل سنخسر أيضاً مكانتنا كشريك شرعي في المجتمع الدولي. ويمكن القول إن رؤية دولتين لشعبين هي التي ستزيل أساس المطالبة بعودة الفلسطينيين إلى داخل أراضي دولة إسرائيل.

من هنا أقترح أن تعلن إسرائيل أن ليس لديها مطالب إقليمية في الأراضي الواقعة شرقي الجدار الأمني، الأمر الذي يتطلب وقف البناء في هذه المناطق. كذلك يجب أن تتم معالجة مسألة المستوطنين الذين أرسلوا من جانب

الحكومات الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي للعيش شرقي الجدار معالجة صحيحة، وذلك عبر الاعتراف بحقوقهم وعدم تكرار ما جرى لدى الانسحاب من غزة، ويجب أيضاً إعداد خطة وطنية لاستيعابهم، وسن قوانين للإخلاء الطوعي وللاستيعاب تسمح للمستوطنين الراغبين في العودة قبل التوصل إلى اتفاق بأن يفعلوا ذلك منذ اليوم.

علارة على ذلك، من الضروري إبقاء الجيش الإسرائيلي شرقي الجدار الأمني وحتى سهل الأردن من أجل ضمان أمن المستوطنين الذين يفضلون عدم إخلاء مستوطناتهم قبل التوصل إلى اتفاق. وعلى إسرائيل، بهدف الدفاع عن وحدة الشعب ومنع الحرب الأهلية، أن تعلن منذ اليوم أن أي قرار يتعلق بتسليم الحدود الشرقية لدولة إسرائيل في المفاوضات المقبلة سيعرض على الاستفتاء العام.

إن هذه الخطة المقترحة لا تنطوي على أي خطر أمني بالنسبة إلى إسرائيل وهي لن توجد فراغاً أمنياً من النوع الذي سمح لحركة حماس "بالسيطرة على قطاع غزة. كما أنها لن تكرر الأخطاء التي وقعت في أثناء إخلاء سكان مستوطنة غوش قطيف، وستحافظ على الديمقراطية وعلى الوحدة الاجتماعية من خلال الحصول على تأييد الجمهور الإسرائيلي بأسره.

في النهاية، وحدنا نستطيع إيقاد أنفسنا من أنفسنا، وتحمل المسؤولية، والقيام بما هو مطلوب منا من أجل تحقيق حل الدولتين لشعبين الذي يمثل السبيل الوحيد لضمان بقاء دولة إسرائيل دولة صهيونية يهودية وديمقراطية.

نتنياهو يأمر وزراءه ونواب الليكود بالكف عن إطلاق أي تصريحات معادية لأوباما

الحداد يدعوت أحرونوت



أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أوامر إلى الوزراء وأعضاء الكنيست من حزب الليكود الذي يتزعمه تقضي بالكف عن إطلاق أي تصريحات تعرب عن خيبة الأمل من فوز الرئيس الأميركي باراك أوباما بولاية رئاسية ثانية، أو تنطوي على مواقف معادية لإدارته. وعلى ما يبدو جاءت هذه الأوامر تحسبا من احتمال أن تؤدي مثل هذه التصريحات والمواقف إلى تفاقم التوتر المسيطر على العلاقات بين أوباما ونتنياهو، ولا سيما في إثر إقدام هذا الأخير على التدخل في انتخابات الرئاسة الأميركية من خلال إعلان تأييده المرشح الجمهوري ميت رومني. وكان نتنياهو قد استضاف رومني قبل عدة شهور، كما ظهر في أفلام دعائية بثتها الحملة الانتخابية للمرشح الجمهوري.

تجدر الإشارة إلى أن مسؤولين كباراً في حزب الليكود أعربوا، بعد ظهور نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية فجر، عن خيبة أملهم من فوز أوباما، وأبدوا تخوفهم من أن تمارس إدارته ضغوطاً على إسرائيل من أجل تقديم تنازلات إلى الفلسطينيين.

وقال أحد أعضاء الكنيست من الليكود لصحيفة "يديعوت أحرونوت" إن "أوباما ليس جيداً لإسرائيل، وفي ضوء العلاقات الفاترة بينه وبين نتنياهو فإننا نتخوف الآن من أن يحاول ممارسة ضغوط على إسرائيل لتقديم تنازلات".

وقال رئيس حركة الليكود العالمية عضو الكنيست داني دانون إن إسرائيل لا يمكنها أن تعتمد على الرئيس الأميركي المنتخب وإنما فقط على نفسها، وشدد على أنها لن تتراجع أمام ضغوط أوباما.

على صعيد آخر أكد رئيس حزب شاس ووزير الداخلية الإسرائيلية إيلي يشاي وجود خلافات بين نتنياهو وأوباما، وقال في تصريحات صحافية أدلى بها إلى وسائل الإعلام خلال اشتراكه في مؤتمر للناطقين بلسان السلطات المحلية في إسرائيل عقد "في مدينة إيلات" جنوب إسرائيل، إن فوز أوباما بولاية رئاسية ثانية لا ينطوي على بشارات سارة بالنسبة إلى نتنياهو.

وردًا على سؤال فيما إذا كان نتنياهو تدخل في انتخابات الرئاسة الأميركية لمصلحة المرشح الجمهوري رومني، قال يشاي: "لا أعرف ما إذا كانت إسرائيل تدخلت في الانتخابات الأميركية أم لا، لكن بصورة عامة لا يجوز لنا أن نتدخل في انتخابات أي دولة أخرى."

هذا، وتوالت ردات الفعل من جانب رؤساء الأحزاب والزعماء السياسيين في إسرائيل على فوز أوباما بولاية رئاسية ثانية.

فقد هنأت رئيسة حزب كاديما السابقة تسيبي ليفني الرئيس أوباما في مناسبة فوزه. وقالت في تعقيب نشرته على صفحتها في شبكة التواصل الاجتماعي "فايسوك" إن "العلاقات بين نتنياهو والرئيس أوباما جيدة للغاية وستستمر على هذا النحو". وأضاف "لا أتوقع حدوث أي تغيير في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة خلال ولاية أوباما الثانية. والحلف الاستراتيجي بيننا سيستمر". واتهم الرئيس السابق للحكومة وحزب كاديما إيهود أولمرت رئيس الحكومة نتنياهو بالتدخل اللفظ في انتخابات الرئاسة الأميركية لمصلحة المرشح الجمهوري رومني.

وقال أولمرت، الذي يقوم حالياً بزيارة خاصة للولايات المتحدة، إن ما أقدم عليه نتنياهو في هذا الشأن يشكل خطراً خطراً للقواعد الأساسية التي تميز العلاقات بين الدول فكم بالحري عندما يدور الحديث على حليفين استراتيجيين مثل إسرائيل والولايات المتحدة. وأكد أولمرت أن أوباما كان صديقاً حميماً لإسرائيل وسيبقى كذلك، وأشار إلى أن العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة تستند أساساً إلى القيم المشتركة لدى الجانبين، لكن تظل هناك أهمية كبيرة لأن تكون العلاقات بين الرئيس الأميركي ورئيس الحكومة الإسرائيلية متميزة بالثقة شبه المطلقة. وأضاف: "إن السؤال المطروح الآن هو ما إذا كان بقي لرئيس الحكومة صديق حميم في البيت الأبيض بعد ما أقدم عليه نتنياهو في الأشهر القليلة الفائتة؟"

وفي وقت لاحق قالت يميموفيتش في مقابلة أجرتها معها قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية إن "أوباما هو رئيس جيد لإسرائيل، وقد تصدّر حملة فرض العقوبات على إيران، وساعد إسرائيل في الأمم المتحدة، ولا شك في أن الحلف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة سيستمر".

وردًا على سؤال فيما إذا كانت تتوقع أي تدخل من جانب إدارة أوباما في الانتخابات الإسرائيلية العامة على خلفية توتر العلاقات بين الرئيس الأميركي ورئيس الحكومة نتنياهو، قالت يميموفيتش إنها عارضت أي تدخل إسرائيلي في الانتخابات الأميركية، وتعارض أي تدخل أميركي في

أولويات للمتابعة في سياسة أوباما الخارجية

الحداد جاكسون ديل

لقد قضى باراك أوباما مدته الرئاسية الأولى في محو آثار ما كان يراه مبالغت السياسة الخارجية الأميركية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة من حروب على الأرض في الشرق الأوسط إلى عدم توجيه الاهتمام اللازم لآسيا. وقد نجح إلى حد كبير في تلك المهمة حسبما يقول. مع ذلك هناك احتمالات بأنه سيحاول خلال فترته الرئاسية الثانية جاهداً أن يتعامل مع العيوب التي يشوبها علاجه. على عكس الخطاب الجمهوري العادي، لم يقد أوباما انسحاباً أميركياً من العالم، بل تعقب المصالح نفسها لكن بوسائل مختلفة. لقد حاول الحفاظ على مكانة أميركا باعتبارها "دولة لا يمكن الاستغناء عنها" في الوقت الذي سحب فيه القوات الأميركية من مناطق الحرب، وخفض ميزانية الدفاع، واستعاد مشاريع "بناء الدولة"، وأقسم ألا تقود أميركا أي تدخل خارجي. هل عبارة "القيادة من الخلف" وصف غير عادل لهذا الوضع؟ يمكن أن نطلق عليه إذن نهج التمثل. إنها استراتيجية تقتض أن دبلوماسية الصبر متعددة الأطراف يمكن أن تحل مشكلات مثل سعي إيران لامتلاك سلاح نووي؛ وأن الطائرات التي تعمل من دون طيار قادرة على منع وقوع هجومات إرهابية أخرى على الولايات المتحدة داخل أراضيها مثلها مثل القوات البرية في أفغانستان؛ وأن الأزمات التي على شاكلتها الأزمات السورية يمكن أن تترك في أيدي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

على مدى العامين الماضيين، كانت هذه الدبلوماسية تجدي نفعاً إلى الحد الذي يسمح لأوباما بتحويل السياسة الخارجية إلى نقطة نقاش في حملته الانتخابية التي سعى من خلالها للفوز بفترة رئاسية جديدة. مع ذلك كان ينبغي أن يمثل الهجوم الإرهابي على البعثة الدبلوماسية الأميركية في بنغازي بليبيا في الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) مؤشراً مثيراً للقلق لكل من يعتقد أن الرئيس ابتكر نموذج عمل جديداً ناجحاً للقيادة الأميركية.

كان ذلك الهجوم، الذي كان أبعد ما يكون عن الحادث العابر، منتج سام لنهج التمثل، ولعله الأول ضمن سلسلة من الهجمات على الأرجح. لماذا قتل جهاديون ليبون السفير كريس ستيفنز والدبلوماسيين الثلاثة الآخرين؟ ربما تركز التحقيقات الأولية الرسمية على القرارات التي اتخذها مسؤولون من القيادة الوسيطة في وزارة الخارجية وحرمت البعثة الدبلوماسية الأميركية في بنغازي من القدر الكافي من الأمن، وفي إخفاق فريق وكالة الاستخبارات المركزية الكبير في المدينة من رصد الخطر المحدق الذي تمثلته الجماعات المتطرفة.

مع ذلك في النهاية تبقى الكارثة التي حدثت في ليبيا نتيجة لنهج أوباما. بعد دفع أوروبا وبريطانيا له نحو التدخل في الثورة الليبية، سحب أوباما الطائرات الأميركية من القتال بأسرع ما يمكن، وبعد انتهاء الحرب، أكد البيت الأبيض ضرورة عدم بقاء أي قوات أميركية هناك. وكان ردهم على طلب الحكومة الانتقالية الليبية المساعدة من قوات حلف شمال الأطلسي هو برنامج تدريب لبعض الأفراد في الأردن غير مخطط جيداً، وثبت فشله في النهاية.

وخلص تقرير جديد صادر عن مؤسسة "راند كوربوريشن" إلى أن نهج التمثل جعل ليبيا مثالا لنموذج جديد لبناء الدولة يشبه نموذج العراق وأفغانستان بعد الحرب. مع ذلك كانت النتيجة هي سيطرة فوضى الجماعات المسلحة في ليبيا بعد عام من مقتل الحاكم المستبد معمر القذافي. ولا تستطيع الحكومة المنتخبة حديثاً إحكام السيطرة على أكثر الأفراد المسلحين في البلاد وهو أمر يتطلب قدرة أقل من المطلوبة للسيطرة على العناصر الجهادية التي تتركز داخل بنغازي وحولها. واستنتجت الدراسة، التي أجرتها مؤسسة "راند"، أن إرساء الاستقرار في ليبيا سوف يتطلب نزع السلاح من الجماعات المسلحة وحلها وإعادة بناء قوات الأمن "من القاعدة إلى القمة". وتشير الدراسة إلى أن هذا لن يحدث على الأرجح من دون مساعدة "تلك الدول التي شاركت في التدخل العسكري"، أي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. هل يمكن لإدارة أوباما تكرار بناء قوات الأمن على غرار ما حدث في العراق وأفغانستان مع الالتزام في الوقت ذاته بسياسة التمثل؟ من الصعب تصور كيفية تحقيق ذلك.

ربما يراهن فريق أوباما على تمكنه من السيطرة على خطر الجهاديين في شمال أفريقيا كما فعل مع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من خلال الطائرات التي تعمل من دون طيار وتدريب قوات خاصة محلية. مع ذلك تبدو قدم استراتيجية أوباما المتمثلة في الطائرات التي تعمل من دون طيار غير ثابتة، في ظل تنامي المعارضة داخل الولايات المتحدة وبين حلفائها للهجمات التي تتم بهذه الطائرات، ناهيك عن المعارضة في الدول التي تحدث بها هذه الهجمات.

وتوضح ورقة بحثية لروبرت تشيسني من جامعة تكساس أنه في حال ما إذا بدأت هذه الهجمات في استهداف دول في شمال أفريقيا وجماعات لا ترتبط بصورة مباشرة بقيادة تنظيم القاعدة، ستصبح المشكلات الخاصة بالتبرير القانوني لها في إطار القانون الأميركي والدولي "أكثر وضوحاً وتعقيداً".

ولا يبرر هذا الفشل السياسي؛ حيث يقول القادة الليبيين إن الهجمات التي تتم بطائرات أميركية تعمل من دون طيار ستقوض السمعة الطيبة التي حققتها أميركا بمساعدتها للثورة. وفي أفضل الأحوال ستكون ليبيا صداعاً مزمناً خفيفاً في رأس إدارة أوباما خلال فترته الرئاسية الثانية، في حين ستجلى في سوريا أسوأ نتيجة سلبية لسياساته، فقد تحولت الثورة التي بدأت شعبية سلمية ضد حاكم عربي مستبد آخر، في ظل غياب القيادة الأميركية، إلى حرب طائفية شديدة الوحشية يلعب فيها تنظيم القاعدة والجهاديون الموالون له دوراً متنامياً. لقد أسهمت استراتيجية التمثل، التي يتبعها أوباما، في هذه الفوضى. وبدون تغيير السياسة الأميركية، ستصبح ليبيا لأوباما مثل البوسنة بالنسبة إلى بيل كلينتون، والعراق بالنسبة إلى جورج بوش الابن، أي "مشكلة من الجحيم" خلال الفترة الرئاسية الثانية.

نتنياهو يعد لعملية اجتياح واسعة في قطاع غزة

التقى السفراء المعتمدين في تل أبيب.. ومصر تفشل في التوصل إلى تهدئة



الحداد نظير مجلي - صالح النعامي

علمت "الشرق الأوسط" أن جهاز المخابرات العامة المصرية، يبذل جهوداً حثيثة لإقناع كل من حركات المقاومة الفلسطينية وإسرائيل بالعودة إلى التهدئة التي كانت سائدة قبل موجة التصعيد الأخيرة. وذكرت مصادر فلسطينية مطلعة أن الجانب المصري هو الذي بادر بالتوسط لدى الجانبين، مشيرة إلى أن هناك مؤشرات على أن الجانب الإسرائيلي غير معني بالتهدئة حالياً، وبالمقابل، يجد الجانب المصري صعوبة في الحصول على تعهد من جميع الفصائل الفلسطينية بوقف إطلاق النار.

وكشفت صحيفة "هارتس"، النقاب عن أن إسرائيل تبحث في عدد من الخيارات للرد على عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وضمنها خيار العودة إلى سياسة اغتيال قيادات التنظيمات السياسية بما فيها حركة حماس، التي تتولى إدارة شؤون قطاع غزة. ونوهت الصحيفة إلى أن دوائر صنع القرار في تل أبيب باتت ترى أنه يتوجب عمل أي شيء من أجل عدم السماح بإبقاء المستوطنين في محيط القطاع في الملاجئ والغرف المحصنة، علاوة على توقف العملية التعليمية. وأشارت الصحيفة إلى أن الحكومة الإسرائيلية تأخذ بعين الاعتبار التهديدات التي تطلقها المقاومة الفلسطينية باستهداف وسط إسرائيل الذي يضم المدن الكبرى وبضمنها تل أبيب.

في هذا السياق أكد مقربون من رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أنه لم يعد هناك بد من اجتياح بري لقطاع غزة. ونقل عن لسان رئيس أركان الجيش، بيني غانتس، قوله: "إن

إعادة احتلال غزة باتت حتمية وهي مسألة وقت لا أكثر". فيما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، أن غزة ستشهد مزيداً من الهجمات التي قال أنها "ستكون عبارة عن نشاطات ملتهبة ضد المقاومة في غزة".

وكانت إسرائيل قد واصلت غاراتها على قطاع غزة طيلة الليلة قبل الماضية، ثم توقفت خلال النهار. ورد الفلسطينيون بقصف ظهرت فيه صواريخ متطورة، أصاب أحدها مصنعا في بلدة نينفوت الجنوبية. وعلى الرغم من أن جهات سياسية في تل أبيب قالت إن حركة حماس تلتزم بالتهدئة، فإنه قد خرج عدد كبير من المسؤولين في الحكومة وفي المعارضة، مطالبين بتصعيدة حماس بدعوى أنها "لم تف بما وعدت به من فرض سيادة الحكم والقانون، ولم تمنع الصواريخ من التنظيمات المسلحة الأخرى"، وفقاً لما قاله للإذاعة الإسرائيلية، تساحي هنغبي، وزير القضاء الأسبق الذي عاد حالياً إلى حزب الليكود وهو مقرب جداً من نتنياهو.

وطالب هنغبي بعملية اجتياح واسعة مثل "السور الواقي" سنة ٢٠٠٢، التي تم من خلالها احتلال الضفة الغربية مجدداً، والتي لم تتوقف إلا بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات. وقال هنغبي بصراحة، إنه يؤيد العودة إلى الاغتيالات السياسية، "لأولئك الذين يرتدون الزي المدني ويحملون مناصب حكومية، بينما هم مؤسسون وفاعلون في تنظيم حماس الإرهابي".

واللافت للنظر، أن غالبية قادة أحزاب المعارضة في إسرائيل تقووا بكلمات مشابهة. فقال وزير الدفاع الأسبق من حزب العمل، بنيامين بن إليعازر، إن المطلوب حالياً هو "تصعيد العمليات العسكرية في الجنوب". وقال لصحيفة "يديعوت

أحرونوت": "على الحكومة أن ترد بقسوة وأن يكون الرد قاطعاً حتى تستعيد إسرائيل مبدأ الردع". وقالت رئيسة حزب العمل، شيلي يديموفتش، إن الهدوء لن يعود إلى الجنوب من دون تصفية قادة حماس وغيرها من تنظيمات الإرهاب. ودعا رئيس حزب "يش عتيد" الجديد، يانير لبيد، إلى تصفية قادة كل تنظيم يطلق قذيفة. وقال شاؤول موفاز، رئيس حزب "كديما" الذي شغل منصب وزير الدفاع في حكومة أرييل شارون وقاد الاجتياح في ٢٠٠٢، إن على الحكومة أن توفر لنفسها أولاً قاعدة تأييد عالمية ثم تجتاح قطاع غزة.

وفي هذا السياق، قالت مصادر في وزارة الخارجية الإسرائيلية إنها باشرت في تنظيم حملة واسعة لحشد الرأي العام العالمي ضد حكومة حماس في غزة، ووضع الدول الأجنبية في صورة أوضاع التصعيد العسكري الأخير. وذكر موقع "واللا" العبري، أن "رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، دعا مساء أمس السفراء والدبلوماسيين الأجانب المعتمدين في إسرائيل، ليشرح موقف حكومتهم من تدهور الأوضاع الأمنية بغزة، ومعرفة مدى تفاعل تلك الدول مع التصعيد هناك".

وفي ذات الشأن ذكرت القناة الأولى الإسرائيلية، أن لقاء نتنياهو مع السفراء يهدف إلى تأليب الرأي العام ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مستغلاً حقيقة أنه - أي عباس - لا يسمع صوته ولا يتحمل المسؤولية تجاه ما يحدث في قطاع غزة، ويصر على التوجه إلى الأمم المتحدة. فيما أفاد موقع صحيفة "معاريف" على الشبكة أن نتنياهو يستعد لإطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة، وأنه بلقائه مع السفراء يعد الرأي العام العالمي للحرب.

إسرائيل تلقت ضوءاً أخضر من إدارة أوباما لشن عملية عسكرية كبيرة ضد قطاع غزة

الحداد أليكس فيشمان - محلل عسكري

فقط، هو وقف إطلاق النار من القطاع لأمد طويل، ويمكن تحقيق هذا الأمر من خلال إلحاق أضرار كبيرة بمواقع السلطة وبنائها التحتية، وبالمواقع العسكرية التابعة لكل من حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي، ومن خلال إلحاق أضرار بالسكان المدنيين العزل. ولا شك في أن الجيش الإسرائيلي جاهز لعملية عسكرية كهذه، كما أنه أجرى تدريبات عليها.

في الوقت نفسه يتعين على المؤسسة السياسية وقيادة الجيش أن تأخذوا في الاعتبار أن شن عملية عسكرية واسعة النطاق على القطاع سيضطر حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي إلى استعمال الأسلحة الاستراتيجية التي في حيازتهما، ولا سيما الصواريخ المتوسطة المدى التي يمكنها أن تصل حتى شمالي مدينة هرتسليا "بالقرب من تل أبيب"، وهذا يعني تعريض منطقة غوش دان "وسط إسرائيل" كلها لخطر إطلاق الصواريخ.



إسرائيل تواجهان في الوقت الحالي معضلة كبيرة، تتمثل في التأكد من عدم تسبب أي عملية عسكرية يتم الإقدام عليها بسقوط سلطة "حماس" في القطاع، ذلك بأن لدى إسرائيل مصلحة في بقاء هذه السلطة، وعدم حلول جهة أخرى أكثر تطرفاً منها محلها. وفي ضوء ذلك فإن أي عملية عسكرية يجب أن تحقق هدفاً واحداً

يمكن القول إن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما منحت إسرائيل ضوءاً أخضر لشن عملية عسكرية واسعة النطاق على قطاع غزة. فعندما يقول السفير الأميركي في تل أبيب دان شابيرو إن إسرائيل تملك الحق في الدفاع عن نفسها وعن سكانها، فإن ذلك يعني شيئاً واحداً فقط، هو أن بلده سيتفهم أي عملية عسكرية إسرائيلية في القطاع. بناء على ذلك فإن الكرة الآن في كل ما يتعلق بهذه العملية أصبحت في ملعب الحكومة الإسرائيلية وقيادة الجيش الإسرائيلي.

ويبدو أنه لم يعد أمام إسرائيل مناصب من شن عملية عسكرية كهذه، ذلك بأن حركة "حماس" تجاوزت خلال اليومين الفائتين جميع الخطوط الحمراء، وتسببت بحشر المؤسسة السياسية الإسرائيلية في الزاوية عشية معركة انتخابات عامة، وأظهرت الجيش الإسرائيلي كما لو أنه مجموعة من العاجزين غير القادرين على توفير الحماية المطلوبة للسكان المدنيين في المنطقة الجنوبية.

مع ذلك، لا بد من القول إن المؤسسة السياسية وقيادة الجيش في

التوجه للأمم المتحدة وردود فعل إسرائيلية مختلفة



الحصاد وفا - يزن ظه

شلتحت: 'في حال النجاح، ستعمل إسرائيل على تشديد الحصار اقتصاديا وعسكريا وتعزيز الوقائع الميدانية'. أما النائب العربي في الكنيست الإسرائيلية، رئيس الحركة العربية للتغيير أحمد الطيبي فاعتبر أن إسرائيل تدير حربا ضروسا ضد منظمة التحرير والرئيس محمود عباس، كما أنها تحاول تجنيد الرأي العام العالمي والمحلي ضد الخطوة الفلسطينية وتطلق التهديدات جزافا. واستدرك الطيبي؛ 'العالم غير مقتنع بالرواية الإسرائيلية التي تقول إن توجه الفلسطينيين للأمم المتحدة هو للحصول على دولة مستقلة ولنزع الشرعية عن إسرائيل'. معتبرا أنه ليس أسهل من دحض هذا الإدعاء، خاصة أن الطلب الفلسطيني يستند إلى الحق الفلسطيني أولا، وإلى الشرعية الدولية ثانيا، وإلى القرارات الدولية ثالثا، كما أن هذا التوجه جاء بعد تعطيل إسرائيل للمفاوضات وتوقفها. ولم يستبعد الطيبي فرض عقوبات على السلطة، وقال: 'إن تحويل الأموال سيتوقف، وسيفكرون بإجراءات أخرى، الفكر اليميني العنصري خلاق في العقوبات'. وكان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية أعرب عن استهجان القيادة الفلسطينية من الحديث عن فرض عقوبات على شعبنا بسبب التوجه للأمم المتحدة لنيل صفة دولة غير عضو. كما تساءل خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر منظمة التحرير الفلسطينية قبل أيام، 'ما هي الخطوة التي قمنا بها والتي نستحق أن تفرض عقوبات علينا بسببها؟ فالتوجه للأمم المتحدة خطوة شرعية سلمية، لمؤسسة دولية تعتبر رمزا للسلام والأمن الدوليين، نستهنج الحديث عن عقوبات، بل من العار الحديث عن عقوبات'. وبين أن إسرائيل لن تتجرأ على معاقبتنا، لأنها تعلم أن انهيار السلطة يعني الفوضى، وأنها ستدفع ثمنها، معتبرا أن التهديدات بوقف جباية الضرائب لصالح السلطة تهديدات فارغة، وأن إسرائيل ربما توجل الدفع ولكنها لن توقفه، لأنه يعني انهيار السلطة، ولا أعتقد أنها ستتحمل النتائج'. وكان وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينيتس هدد بعدم جباية أموال الضرائب إذا وصل الفلسطينيون تحركهم أحادي الجانب للحصول على اعتراف بدولة خاصة بهم'. ومضى شتاينيتس إلى أبعد من ذلك عندما قال إن الفلسطينيين تراجعوا العام الماضي عن المساعي التي بذلوا في الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بدولتهم بعد أن علقت إسرائيل تحويل المستحقات الضريبية إليهم'. نشير هنا إلى أن إعلان قيام دولة إسرائيل جاء بعد صدور القرار رقم ١٨١ من قبل مجلس الأمن الدولي، وهو القرار الذي دعا لتقسيم فلسطين، والذي صدر في يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، وهو التاريخ الذي حدد لتقديم الطلب الفلسطيني لرفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب في المنظمة الدولية.

في ظل التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، تتصاعد حدة التهديدات الإسرائيلية، التي تأخذ طابع العنصرية والجديّة، للقيادة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، كما تظهر بعض التقارير أن التوجه الفلسطيني سيكون داعما لحل الدولتين، لا إلغاء له، أو لوجود إسرائيل كما تدعي الأوساط الإسرائيلية. تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية أكد أن الجمود السياسي في المنطقة وتحديد المفاوضات مع الفلسطينيين أضر بسمعة إسرائيل، كما أنه يساهم في إزالة الشرعية الدولية عنها. وبحسب التقرير؛ الذي نشر قبل أسابيع قليلة، فإن المعارضة الإسرائيلية للتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة أثرت بشكل كبير على سمعة إسرائيل والشرعية والدعم الدولي الكبيرين لها، أي لإسرائيل، وفق خبراء سياسيين دوليين. وجاء في التقرير الذي حمل صفة 'السري' أن الجمود السياسي ومعارضة إسرائيل للتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة يقوضان على نحو خطير سمعة إسرائيل وشرعيتها في كثير من دول العالم. وبين التقرير أن مكاتب التمثيل الإسرائيلية تواجه صعوبات في الرد على تساؤلات دول العالم المختلفة، كما أن عملها وشغلها أصبح الرد على الأفعال وعلى ما يقوم به الآخرون، دون أن تتجح في إقناع دبلوماسيي الدول التي يعملون بها. واعتبر الكاتب والمحلل السياسي أنطوان شلتحت أن هناك تضخيما للأمر، وأن محاولة تصوير الأمر كأنه نزاع لشرعية إسرائيل فيه قدر كبير من المبالغة التي تخدم سياسة رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتانياهو على المستوى الداخلي لأنها تقوم على أساس سلم من الخوف، وفي مقدمته الخوف الأمني، وانهيار 'الدولة'. كما اعتبر شلتحت أن المعادلة انقلبت الآن، لأن الفلسطينيين بتوجههم إلى الأمم المتحدة يقدمون أداء دبلوماسيا متميزا، حيث كانت المعادلة السائدة في إسرائيل 'لا يهم ما يقوله الغير، المهم ما نفعله نحن'، لذلك تدرس إسرائيل الآن كل تحركاتها وفعلها وردود فعلها بعناية، حيث إن 'أي قرار تتخذه القيادة الفلسطينية يؤثر في إسرائيل، لأن الوضع مغاير الآن، وبإمكان العالم أن يمارس ضغوطا عليها'. هناك غياب لظروف تجعل الاستفادة من التقرير ليست بالدرجة القصوى، حالة الانقسام الفلسطينية، وحال المنطقة، والانتخابات الأميركية، والأزمة المالية الأوروبية كلها تؤثر ولكن ربما تساعد على الاستمرار في المبادرة الفلسطينية، ومحاصرة تهرب إسرائيل. وعند سؤاله عن طريقة التحرك الإسرائيلية في ظل الانتخابات النيابية، أعرب شلتحت عن اعتقاده أن 'النشغال الإسرائيلي بالانتخابات قد يكون عاملا مساعدا في إعادة الأمور لمسارها الصحيح، خاصة أن هناك من يقول بضرورة أن تولى القضية والنزاع مع الفلسطينيين الأولوية، وأن هناك احتمالا لأن يعيد التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة القضية الفلسطينية لمركز الاهتمام الإسرائيلي، مستدركا: 'لكن الفترة ما زالت طويلة لإجراء الانتخابات، والساحة الإسرائيلية متحركة'. وعن توقعاته لطريقة التصرف الإسرائيلية في حال قبول الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة والموافقة عليه، قال

فريدمان يحث إسرائيل على حل مشاكلها بمفردها دون الاعتماد على أمريكا

الحصاد نيويورك تايمز



حث الكاتب الأمريكي الشهير توماس فريدمان إسرائيل على ضرورة إدراك أنه يتعين عليها أن تتحمل مسؤولية حل مشاكلها الداخلية والخارجية بمفردها، وليس على الولايات المتحدة أن تحمل على عاتقها جزءا من هذه المسؤولية بعد الآن، قائلا: "إنه يتعين على إسرائيل أن تدرك جيدا أن أمريكا لم تعد المسؤولة عنها بعد الآن".

واستبعد الكاتب الأمريكي في مستهل مقاله الذي أوردته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، أن تشهد الفترة القادمة أي صراعات بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو لترسيخ السلام بين إسرائيل وفلسطين، وذلك بالرغم من أن أوباما بات يشعر وكأنه يمتلك الوقت والطاقة ورأس المال السياسي حاليا.

وقال فريدمان، إن الرئيس الديمقراطي المنتخب منحه شعبه فرصة ثانية من أجل التركيز على الشأن الداخلي للبلاد والسعي من أجل انسحاب أمن اللقوات الأمريكية مما وصفه بـ"المأزق الأفغاني"، وعدم الانخراط في حرب طاحنة أخرى كالتى تحدثت في سوريا حاليا.

وأشار إلى أن ما سيحدث في الفترة القادمة لن يتمثل سوى في زيارة في العام القادم من قبل وزير خارجية جديد مع خارطة طريق تدعو لإجراء "تدابير بناء الثقة" بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مشيرا إلى أن هذا العام سيكون بمثابة عام القرارات وهو ما يحدث دائما.

وحذر الكاتب الأمريكي من أن المزيج بين التركيز الداخلي على الشأن الأمريكي واضطرابات ما بعد صحوه الربيع العربي، وإنهاك الفلسطينيين يعنى أن إسرائيل يمكن أن تبقى في الضفة الغربية بتكلفة منخفضة على المدى القصير، إلا أن بقاءها على المدى الطويل سيكلفها فقدان هويتها.

وقال الكاتب الأمريكي توماس فريدمان في مقاله، إن القوة السياسية الصاعدة في أمريكا ليست بالقوة المنحازة لإسرائيل والتي دعمها نتانياهو خلال حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية، كما أن صناعات السياسة الأمريكية أدركوا أن مبادرات منطقة الشرق الأوسط إنما هي مبادرات مكتفية ذاتيا كاتفاقية كامب ديفيد واتفاقية أوسلو حتى ثورات الربيع العربي وعمليات إرساء السلام والديمقراطية في المنطقة.

وأضاف "لقد تعلمنا شيئا آخر من تدخلاتنا في أفغانستان وليبيا وهو أننا نستطيع جيدا إدارة نهايات الأحداث، ولكننا لا نستطيع إدارة الأهداف والسبل المرجوة في البداية والتي تكون العامل الرئيسي لفهم المتطلبات اللازمة لتحويل مثل تلك المجتمعات"، مشيرا إلى أن هذا هو السبب في بدء الانسحاب من أفغانستان والبقاء بعيدا دون الانخراط في الحرب السورية والاعتماد فقط على فرض المزيد من العقوبات على إيران لأطول وقت ممكن لتثنيها عن امتلاك القنبلة النووية.

وشدد فريدمان على أن الفترة القادمة بالنسبة لأمريكا ستتطلب المزيد من بذل الجهد من قبل إدارة أوباما، من أجل إنعاش الاقتصاد الأمريكي مرة أخرى، وإيجاد حلول جذرية لبعض الأزمات المتفاقمة في أمريكا.

ونصح الكاتب الأمريكي إسرائيل بأن تصب كامل تركيزها على الشأن الداخلي من خلال التركيز على الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٢ يناير المقبل، وليس على الشأن الأمريكي، معتبرا أنه من المحزن أن إسرائيل بما تمتلكه من كفاءات بشرية لم تنتفك بكافة تياراتها حتى الآن على الشخصية التي ستخوض الانتخابات القادمة ضد نتانياهو ووزير خارجيته وشريكه أفيجدور لبيرمان.